المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
ISSN: 2437 – 1181
EISSN:2710–8139

المجلد : **10** /العدد : **04** (2023)، ص 392 –ص 401

ايكولوجيا الإعلام و التحول الاجتماعي السياسي على مضمون الرسالة الإعلامية : مقاربة وصفية تحليلية

Media ecology and political transformation on the content of the media message Descriptive and analytical study

رابح بلقاسمي *

DOI: 10.53284/2120-010-004-025

جامعة يحي فارس المدية (الجزائر) ، belkacemirab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/17/16 **تاريخ القبول:** 2023/11/19 **تاريخ النشر:** 2023/12/31

ملخص: تسعى هذه المقالة إلى الإجابة عن أسئلة بحثية في سياق تحليل العلاقة بين وضعية ايكولوجيا الاعلام و التحول في البيئة السياسية والاجتماعية ومؤشراته وبين اتجاهاته ومحتوى الرسالة الإعلامية ضمن سياق نظري يعتمد على أنموذج(الاعتماد المتبادل) ويحاول تتبع المقاربات التي عملت على تكييفه مع معالم التحول في البيئة الإعلامية والاتصالية الجديدة.

لهذا الغرض فالاجابة الأسئلة البحثية، يتجلى وينبثق من عمق وشمولية التحول الحاصل في كافة عناصر البيئة الإعلامية ضمن النسق الاجتماعي والسياسي ، وإلى أي حد شكل هذا التحول العنصر الحاسم في التأثير على اتجاهات ومضمون الرسالة الإعلامية ؟

كلمات مفتاحية: الإعلام، البيئة السياسية، الرسالة الإعلامية، الإعتماد المتبادل، الجزائر. .

Abstract: This article seeks to answer research questions in the context of analyzing the relationship between the nature of the transformation in the political environment and its indicators and trends and the content of the media message In a theoretical context based on the model of (interdependence) and trying to follow the approaches that worked to adapt to the parameters of transformation in the new media and communication environment.

For this purpose, as an appropriate model for the selection of research questions, consistent with the depth and comprehensiveness of the transformation taking place in all elements of the political environment. To what extent has this shift been the decisive element in influencing the trends and content of the media message?

Keywords: media, Political environment, media message, interdependence, Algeria.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

حظيت أدبيات الإعلام والعلوم السياسية بأبحاث ودراسات عديدة تعنى بالبحث في إشكالية العلاقة بين الإعلام والسياسة عموما، وتفكيك عناصر هذه العلاقة، اتجاهاتها، أطرافها، مؤشراتها ومضامينها على وجه الخصوص، ذلك أن الممارسة الإعلامية هي في الواقع انعكاس للتركيبة الاجتماعية والسياسية، بتعبير" جوديت لازار"، فالنظام الإعلامي هو جزء من النسق السياسي ولا يمكن فهم وتحليل عناصره إلا بالعودة إلى طبيعة النسق، أي البيئة السياسية، باعتبارها الحاضنة الأوسع الناظمة والموجهة لكافة العناصر والأنساق الأخرى.

ويعكس الإعلام من خلال أنماط ممارسته ومضامينه التركيبية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والدول، إذ تتأثر الممارسة الإعلامية وتؤثر في عناصر البيئة المجتمعية بشكل عام والبيئة السياسية على وجه الخصوص، فقد شغلت العديد من الدارسين والمهتمين، الأسئلة المتعلقة بتفكيك العلاقة بين وسائل الإعلام وطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي السائد، من قبيل: ما هو تأثير المجتمع على إعلامه ؟ وما هي الظروف السياسية التي جعلت وسائل الإعلام تمارس عملها بالشكل الذي هو عليه الآن ؟

وإذا ما قمنا بإسقاط هذه العلاقة على عناصر الحالة الجزائرية منذ فيفري 2019، كأنموذج للدراسة، يتعين علينا أولا، بعد تحديد الإطار النظري للتحليل، أن نتعمق في جوانبها بالعودة إلى السياق التاريخي لنشأتها وتطورها، مرورا بطبيعة النظام السياسي والإعلامي في الجزائرو السائد إلى غاية فيفري 2019.

أما المحور الثاني من الدراسة فسوف يتجه إلى تحليل مظاهر التحول في البيئة السياسية ومؤشراتها في مرحلة ما بعد 22 فيفري 2019، ومن خلال تحديد اتجاه ودرجة التحول يمكننا قياس تأثيرها على النظم الفرعية، بما فيها النظام الإعلامي، فيما يركز المحور الثالث على استجلاء نماذج ومؤشرات لتأثير التحولات السياسية الجارية في الجزائر على طبيعة النظام الإعلامي، الممارسة الإعلامية ومحتوى الرسالة الإعلامية على وجه الخصوص.

تقترح الدراسة للتحليل نظرية الاعتماد المتبادل(**interdependence**)، باعتبارها نظرية بيئية، تهتم بالبيئة الاجتماعية والسياسيةالأوسع المحيطة بالنسق الاتصالي، معتبرة أن النظام الإعلامي هو نسق فرعي ضمن النسق الأكبر وأن فهم العلاقة بين النسقين تفترض العودة إلى مصادر التغيير في الاعتماد على وسائل الإعلام.

2. نشاطات وسائل الإعلام والبيئة السياسية والاجتماعية :

1.2 تأصيل نظري للتحليل :

تشكل العلاقة بين النظام السياسي في الدولة ومختلف القوى المجتمعية أحد المداخل الأساسية لقياس مستوى أدائه السياسي وفهم سيرورة المتغيرات التي تطرأ عليه. فالتنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة يقوم وفق مجموعة من الأسس، منها

وجود مرجع أعلى مُسلّم به في شكل إطار تنظيمي لممارسة السلطة وجملة تفاعلات تحدد نمط العلاقة بين الحكام والمحكومين، وأيضا وجود نظام إعلامي واتصالي يعكس البيئة الاجتماعية والسياسية ويضمن التدفق المستمر للمعلومات بين صناع القرار والجمهور وهو يتخرك في السياق الاجتماعي العام .

ورغم الإرث ألتنظيري الهائل الذي نتج عن جهود الباحثين في إطار تحليل وصياغة العلاقة بين النظام السياسي والممارسة الإعلامية إلا أنه لم يستطع حتى الآن أن يقدم إطاراً تحليلياً موحداً يضم كافة العناصر ويجيب على كل التساؤلات. ذلك أن السياق المعقد والمتغير لتلك العلاقة فرض على الباحثين تقديم تصورات نظرية ومقاربات تفسيرية متباينة في مناهجها وأدواتها ومنطلقاتها، وبالتالي جاءت مضامينها عاكسةلذلك التنوع، مما أسبغ عليها صفة"تداخل الاختصاص" (L'Interdisciplinerté)[1]، وأيضا تعدد الأهداف، فقد اهتمت بعض الدراسات بالأدوار الاجتماعية والسياسية التي تضطلع بها وسائل الإعلام، فيما اتجهت أخرى إلى البحث في تأثير النظام السياسي على صناعة المحتوى السياسي لوسائل الإعلام.

وإذا كان من غير المجدي ضمن هذه الورقة مراجعة كافة الأدبيات التي تناولت العلاقة بين وسائل الإعلام والبيئة السياسية، فسنكتفي بالإشارة إلى أهم النظريات والمقاربات والدراسات، بما يفيد في بلورة أساس نظري مقترح يلائم الحالة المختارة كأنموذج لدراستنا هذه.

تجدر الإشارة أولا إلى اصطفاف مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين النظام السياسي(البيئة السياسية بشكل أوسع) والإعلام، ضمن تيارين واسعين هما اللبرالية والنقدية، وهذا التصنيف ليس مكتملا ولا نهائيا، بل يعد حصيلة محاولات توحيدية للبحث في حقل الاتصال السياسي، على غرار ما قامت به(آن ماري جنغرا)[2]. وآخرون، ويمكن بالاعتماد على هذا التصنيف أن نميز ضمن المقاربات اللبرالية بين كل من المدرسة السلوكية الوظيفية والتحليل النسقي.

برزت طروحات السلوكية كرد فعل على نظريات التأثير المباشر والانتقائي لوسائل الإعلام على الجمهور، في سياق الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالتصويت والناخبين، أما الوظيفية فقد انصبت جهودها على تفكيك العلاقة الوظيفية بين النظام الاجتماعي-السياسي ووسائل الإعلام، من زاوية أن الاتصال والإعلام هو أحد وظائف النظام السياسي، ونسجل هنا طروحات غابريال ألموند(G. Allemand)، ماري كوتار(J. Marie Cottert)، ودومنيك وولتن(D. Wolton)وغيرهم، فيما قدم دافيد إستون(D. Easton) رائد التحليل النسقي أنموذجا تحليليا يعتمد على تصور أن النظام السياسي يماثل علبة سوداء، يتفاعل مع بيئته بواسطة المدخلات والمخرجات. وفضلا عن هذه النظريات هناك نماذج أخرى على غرار نموذج جيرار لوكليرك وميشال ماتيان(M. Mathien).

أما المقاربات النقدية فقدتبنت منهج تحليل مغاير يرفض الانطلاق من فكرة التسليم بالنظام السياسي والاقتصادي القائم في الديمقراطيات الغربية[3]، وتمثل أعمال مدرسة فرانكفورت، أهم روافد هذا التيار، مع روادها الأوائل ماكس هوركهايمر(M. Horkhrimer) وتيودور أدورنو(T. Adorno) وغيرهم، لتأتي بعدها ضمن نفس سياق التحليل تيارات ما يعرف بالهيمنة الثقافية، على غرار غرامشي، ألتوستار، وبيار بورديو وحصائل أعمال مركز الدراسات الثقافية ببرمنغهام، يضاف إليها التحليل الماركسي ضمن نظرية الاقتصاد السياسي، بمقاربتها الأساسيتين، الأدواتية والبنيوية.

2.2 نظرية" الاعتماد المتبادل لوسائل الإعلام:

يندرج التصنيف السابق في إطار الاتصال السياسي، على أنه توجد نظريات عديدة لتفسير العلاقة بين البيئة السياسية ووسائل الإعلام، وفي إطار أوسع تفاعل الممارسة الإعلامية مع مكونات البيئة الاجتماعية وتحولاتها. بالنسبة لدراستنا هذه، سيتم الاعتماد في التحليل على نظرية" الاعتماد المتبادل لوسائل الإعلام "، التي صاغها وطورها كل من(ديفلير وروكيتش)(Defleur & Rokeach). هذه النظرية بإمكانها تقديم تفسيرات قوية على المستوى الكلي للظاهرة الاتصالية، باعتبارها نظاما يتداخل مع الأنظمة الأخرة، وبحسب(ديفلير وروكيتش) فإن فهم وتقييم عمل وسائل الإعلام يتعدى مجرد السعي لاكتشاف آليات عملها وتأثيرها على الجمهور، بل يشمل الأسئلة المستمرة حول الأحداث والأنظمة التي تشكلت من خلالها وسائل الإعلام في مجتمع وحقبة زمنية معينة[4]. أي تركيز الاهتمام على البيئة الاجتماعية الواسعة التي تحيط بالنسق الاتصالي، وهو ما يتوافق إلى حد بعيد مع طروحات البنائية الوظيفية[5].

استخلص الباحثون ركيزتين أساسيتين تقوم عليها نظرية الاعتماد المتبادل هما:

أ- الأهداف: إذ يسعى الأفراد والمنظمات لتحقيق أهدافهم بالحصول على الموارد.

ب- المصادر: حيث تعد وسائل الإعلام أهم مصادر المعلومات ضمن موقف معين، فوسائل الإعلام باعتبارها نسقاً فرعيا ضمن نسق أكبر تسعى للحفاظ على استقراره واستمرارية مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يتلخص هذا التحليل ضمن النموذج المتكامل لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام الذي يركز على تفاعلات الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والجمهور والأنظمة الاجتماعية، ويفترض وجود قوى مختلفة من البناء الاجتماعي، منها ما يفضل الاستقرار والتكيف ومنها ما يفضل الصراع والتغيير، وأن وسائل الإعلام في تغطيتها للأحداث داخل النظام الاجتماعي، تختار الرسائل التي ترغب في بثها والقضايا التي تعالجها[6]، وفي ظل وجود واقع اجتماعي غير محدد ومفهوم فإن الأفراد ملزمون بالاعتماد على وسائل الإعلام لفهم واقعهم ومعرفة اتجاهات التغيير الممكنة.

من المفيد أن نبرز في ختام هذا المحور النظري للدراسة أهم مرتكزات الإطار التحليلي الذي نقترحه، والذي يستهدف تفكيك عناصر المشهد العام الإعلامي السياسي وتفاعلاته في الجزائر منذ 22 فيفري 2019، إذ أن التحليل بمنظور الاعتماد المتبادل قد لا يكون مجديا إذا لم يتدعم بمقاربات نظرية أخرى وإذا لم يوضع في السياق الأوسع للأحداث والتحولات محل الدراسة.

وتأسيسا على ما سبق سوف نعتمد في تحليلنا على علاقات الاعتماد البنائية، أي المستوى الكلي(الماكرو)، بين وسائل الإعلام والبيئة السياسية. وإذ لا تكفي صفحات الدراسة لإجراء مسح لمكونات المشهد الإعلامي، سنكتفي بوصف العناصر البارزة من عناوين ومؤسسات، في سياق اقتراب مضمونها الإعلامي من تحولات ما بعد 22 فيفري 2019 بالجزائر.

أما البيئة السياسية فنحاول تعريفها من منظور شامل يتعدى إطار النظام السياسي، اعتمادا على التحليل النسقي، بما في ذلك المكونات والوحدات المشكلة للنسق السياسي العام(السلطة السياسية، الأحزاب، الفاعلون، الاجتماعيون، تحولات الثقافة السياسية، .... إلخ).

3.العنوان الرئيسي الأول

1.3العنوان الفرعي الأول: مظاهر ومؤشرات التحول في البيئة السياسية:

عرفت الجزائر منذ 22 فيفري 2019 واحدا من أبرز أحداث تاريخها السياسي المعاصر، فعلى وقع مسيرات شعبية ، تميزت أساسا بسلميتها وشموليتها، تحول الزخم الشعبي إلى حراك سياسي يحمل مطالب تغيير جذري ويحمل معه مؤشرات تحول عميق على مستوى البنيات الثقافية، النفسية والاجتماعية. فمنذ استقلال البلاد عام 1962 لم تشهد البلاد حركة جماهيرية بهذا المستوى والعمق، رغم تعاقب الحركات الاحتجاجية ورسوخ الفعل المعارض في الأدبيات والممارسات السياسية حتى قبل إقرار التعددية السياسية في فيفري من عام 1989.

وإذا كانت الذاكرة السياسية في الجزائر تحتفظ على الخصوص بأحداث الربيع الأمازيغي عام 1980، بمطالبها الثقافية، ثم أحداث 05 أكتوبر 1988، التي انحسرت في فترة وجيزة، فإن الحراك الشعبي حمل معه منذ بدايته مؤشرات التميز والاختلاف انطلاقا من الطابع السلمي للمسيرات والمظاهرات واستمراريتها لأشهر عديدة، وشموليتها لولايات ومناطق عدة من البلاد، والمستوى التنظيمي الدقيق، فضلا عن انخراط فئات اجتماعية مختلفة فيه(الرجال، النساء، الأطفال ...)، إضافة على شمولية وراديكالية المطالب التي حملها.

شكلت الفترة الفاصلة ما بين تاريخ 09 فيفري 2019 و02 أفريل 2019، معالم تحول عميق أنهى منظومة حكم استمرت 20 سنة ، مَثَّلَ بالنسبة للجزائريين لحظة" الدخول سياسيا في مرحلة حاسمة . لكنها بالمقابل شكلت ذروة الفعل السياسي الذي سيؤدي إلى التغيير، ففي15فيفري خرجت أول مسيرة من ملعب لكرة القدم بمدينة جيجل، وفي 16من ذات الشهر نظم سكان خراطة بولاية بجاية مسيرة أكبر حجما وأكثر تنظيما، ليأتي يوم22فيفري أين عمت المظاهرات كافة المناطق بعد دعوات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وبقدر ما فاجأت مسيرات 22 فيفري وسائل الإعلام والمراقبين عبر العالم، فإنها طرحت أسئلة ملحة حول هوية المنظمين وإمكانية الاستمرار ورد فعل السلطة الحاكمة، لتأتي مسيرات 29 فيفري أين صارت المسيرات بأعداد أكبر معلنة بدأ حراك شعبي شامل قلب المشهد السياسي بنيويا ووظيفيا وأعاد النظر جذريا في كافة القراءات حول مستقبل الجزائر. فبعد دعوات لالتزام الهدوء أطلقها قائد أركان الجيش في 26 فيفري وأمام استمرار وتوسع المسيرات، ولم يتم تغطية الحدث إلا بعد مرور المسيرة بشكل سلمي مما يؤيد قضية علاقة بنية وسائل الإعلام الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السياسي في تلك الفترة وعلاقتها بالإشهار العمومي وأيضا الصعوبات الاقتصادية وطبيعة المحتوى الخاص برسائلها الإعلامية .

أخذ الحراك الشعبي طابع الإصرار والتصعيد بعد كل خطوة تتخذها السلطة، فتوسعت المطالب إلى إبعاد كل رموز النظام السابق ، وتغيير النسق السياسي بأكمله[7]، ولم تعد لردود فعل مسؤولي المؤسسات السياسية معنى، فتحركت قيادة المؤسسة العسكرية لتطالب في 26مارس لتطالب بتفعيل المواد 07 و08 و102، ثم الدعوة مباشرة إلى تنحي الرئيس بوتفليقة يوم 02أفريل، الذي استجاب في أقل من ساعتين وأعلن استقالته أمام المجلس الدستوري.

الأحداث السابقة تختصر كرونولوجيا لحظات دراماتيكية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر السياسي، لكنها لم تتوقف عند هذا التاريخ، إذ أن تطبيق المادة(102) من الدستور وتكليف رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح برئاسة الدولة والدعوة إلى انتخابات رئاسية في04جويلية 2019 لم ينه الأزمة السياسية، فقد تم تأجيل الانتخابات مجددا أمام رفض شعبي شامل، (في انتظار تنظيم الانتخابات يوم12ديسمبر 2019)، ودخلت البلاد في مرحلة تحول سياسي صعب تزامن مع صعوبات اقتصادية ومخاطر عدم القدرة على تجاوز الوضع القائم[8].

أفرز الحراك الشعبي وما صاحبه من أحداث مؤشرات على تحول شامل ليس فقط على الصعيد السياسي ولكن أيضا على مستوى البناء الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، فما هي مؤشرات ودلالات هذا التحول، وإلى أي مدى يمكن أن ينعكس على الأنساق الفرعية في المجتمع لما في ذلك النظام الإعلامي ؟

- الطابع الشمولي، الوطني والمتزامن للحراك(خاصة في الأشهر الأولى)، يقدم مؤشرات على تجاوز العقد الجغرافية في الفعل السياسي لدى الجزائريين من جهة وعلى تخطي المطالب الفئوية والتجزيئية مقابل اعتماد المطالب الراديكالية، مع ترشح الانطباع بأن التغيير السياسي يمثل مقدمة ضامنة لكل تغيير آخر، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، إعلامي،...
- الطابع السلمي للمسيرات والغياب التام لكل مظاهر العنف المادي أو الرمزي أعطى صورة جديدة عن الفرد والمجتمع، وقدم أدلة داحضة لكل الطروحات المصطنعة والمضللة حول الطبيعة العدوانية للجزائري. هذا التحول العميق في البنية الثقافية والاجتماعية يمثل رافدا من روافد التغيير والدافعية نحو إعادة بناء البلد على أسس سلمية.
- نهاية احتكار الفضاء العمومي، والعودة إلى التظاهر في الساحات والشوارع والانخراط الواسع في حلقات النقاش وتبادل الآراء[9]، وارتفاع سقف حرية التعبير أفقيا وعموديا باعتبار الضمانة الأساسية للممارسة الديموقراطية، في تعبير عن استعداد المجتمع لاستيعاب متطلبات التحول الشامل إلى إقامة نظام سياسي قائم على احترام الحريات والأخلاق العامة واعتماد مبدأ المساءلة والشفافية.
- انبثاق المبادرات والرؤى السياسية من صميم النقاش المجتمعي فعبر التحول منذ 22فيفري، تم اعتماد عدة مبادرات سياسية وخارطات طريق للخروج من الأزمة. رغم افتقار الفاعلين السياسيين والاجتماعيين إلى الأدوات التنظيمية وقوة الفعل التي بإمكانها تحويل الأفكار إلى ديناميكية سياسية خلاقة.
- الفساد على مفاصل الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية، وبروز ملامح مناخ جديد لتولي المسؤوليات والوظائف قوامه الاستحقاق والمساءلة، وبداية اعتماد الشفافية في نشر المعطيات الاقتصادية والمؤشرات التنموية.

ورغم الآفاق التي فتحها التحول السياسي القائم منذ 22 فيفري، وبروز مؤشرات على بداية حقبة سياسية جديدة، تمثل قطيعة مع سنوات طويلة من الفساد المعمم والتفشي الشامل لكل الأمراض المجتمعية والتخلف الاقتصادي، فإن الصعوبات والمخاطر المحدقة بالجزائر تماثل نفس الآمال والطموحات وتطرح أسئلة ملحة حول مآلات التحول الحاصل واتجاهاته. وفي هذا

السياق المعقد يجدر التساؤل عما إذا كان الحراك الشعبي وإفرازاته تعبيرا عن تحول شامل وعقلاني مولد لبيئة سياسية جديدة أم مجرد انعكاس لرغبة المجتمع في إنجاز تغيير في سقف طموح محدود ؟

ولذا لا يمكن وضع إجابات قطعية للأسئلة السابقة دون انتظار استكمال المسار التغييري لكافة محطاته، فإنه بالإمكان تحديد الاتجاهات العامة من خلال التعمق في بعض جوانب التحول الحاصل. يستمد في المحور الموالي من الدراسة إلى استقراء المؤشرات الخاصة بالمشهد الإعلامي، وإلى أي حد تعكس من حيث اتجاهاتها ومضامينها مخرجات البيئة السياسية الجديدة.

2.3 العنوان الفرعي الثاني:

الممارسة الإعلامية في ظل البيئة الجديدة: أي تحول ؟

تعد وسائل الإعلام نسقا فرعيا ضمن نسق اجتماعي أكبر، تساهم في الحفاظ على النسق واستمرارية أنساقه الفرعية الأخرى، الاقتصادية، السياسية، والثقافية وغيرها[10]، وهذا يفسر- من منظور وظيفي- المكانة البارزة التي تحتلها وسائل الإعلام في كافة النظم، فهي تنتج وتنقل الخطاب العمومي المتصل بالمجتمع والعالم[11]،وقد تكون مقولة غابريال ألموند(G. Allemand) الشهيرة:" كل شيء في السياسة اتصال "[12]، أبلغ وصف لطبيعة المهام والأدوار التي يضطلع بها الإعلام في خدمة النظام السياسي وأن كل تحول سياسي لا يمكن أن يتم دون الاعتماد على وسائل الإعلام.

سينحصر تحليلنا للعلاقة البنائية بين النظام الإعلامي والبيئة السياسية في الجزائر منذ 22 فيفري 2019 على الإعلام التقليدي(الصحافة المكتوبة، الإذاعة والتلفزيون)، مع الإشارة في سياق التحليل إلى تأثيرات الوسائط الرقمية لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي. وبدون التفصيلفي العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام السياسي في الجزائر في مختلف مراحلها، سواء خلال فترة الحزب الواحد[13]،أو في مرحلة التعددية السياسية، يمكن ملاحظة أنها تندرج في خانة التوظيف السياسي لوسائل الإعلام، وعدم وجود بيئة سياسية تسمح للإعلام بممارسة الرقابة والنقد الفعلي المؤثر على أداء رجال السياسة. لذلك شكلت مرحلة ما بعد 22 فيفري 2019 دافعا للبحث في مدى تغير هذه العلاقة. ففي فترة وجيزة تغير الخطاب الإعلامي بشكل ملحوظ وأخذت المادة الإعلامية المحظورة سياسيا طريقها إلى الجمهور، وبدأت مفردات الخطاب في التغيير توازنا مع الزلزال السياسي الحاصل.

يمكن الاستدلال على تأثير الأحداث السياسية في النظام الإعلامي من زاويتين:

1. تحرر وسائل الإعلام بما في ذلك التلفزيون والإذاعة الحكوميتان من قبضة التوجيه الحكومي مؤقتا، من خلال مشاركة الإعلاميين في أنشطة الحراك الشعبي وتنظيم وقفات احتجاجية مطالبة بتحرير الممارسة الإعلامية والعودة إلى اخياء مفهوم جديد للخدمة العمومية .

2. اتجاه وسائل الإعلام المختلفة إلى تخصيص مساحات أوسع تدريجيا لتغطية الحراك، مع انفتاح البرامج الإعلامية على شخصيات معارضة ونخب اجتماعية وسياسية جديدة، مما ولد زخما إعلاميا وأعاد الدفئ إلى علاقة الإعلام بالمجتمع طيلة ثلاثة أشهر الأولى من الحراك.

مع توالي الكشف عن فضائح الفساد، بدأت الرسالة الإعلامية الموجهة إلى الجمهور تأخذ طابع" المرافقة المتدرجة "، في فترة انتقالية عالية المخاطر، إذ أعادت المؤسسات الإعلامية تكييف برامجها وتعديل مضامينها وتحوير اللغة الإعلامية عبر تداول مفردات تواكب البيئة الجديدة، فظهرت مصطلحات الثورة، السيادة الشعبية، وتغيير النظام ... إلخ.

بالعودة إلى مضمون المادة الإعلامية لثلاث يوميات وطنية في الفترة ما بين الفاتح مارس إلى غاية 15 من نفس الشهر على سبيل المثال، نلاحظ تخصيص ما مجموعه 04 صفحات كاملة لتغطية الأحداث السياسية المرتبطة بالحراك الشعبي. فيما زاد حجم البث للبرامج السياسية والحوارية عبر ثلاث محطات تلفزيونية في نفس الفترة إلى الضعف(النهار، الشروق، البلاد والتلفزيون العمومي).

إذا كانت جميع مكونات النسق السياسي تستخدم وسائل الاتصال الجماهيري للقيام بعمليات الاتصال السياسي[14]، فإن تحليل أداء وسائل الإعلام ومضمون المادة الإعلامية بعد 22 فيفري يكشف ليس فقط عن علاقة اعتماد متبادل، بل علاقة تبعية لطبيعة البيئة السياسية خاصة على مستويين:

1. **الفاعلون:** أدى تراخي قبضة المؤسسات الرسمية ووكلاء النظام على المؤسسات الإعلامية إلى تحررها جزئيا.

2. **المخرجات:** إذ أصبح مضمون الرسالة الإعلامية معبراً عن انتهاء حقبة سياسية، لكنه بالمقابل لم يستطع أن يمثل بداية حقبة سياسية جديدة، لأنه لم يتجاوز سقف المؤقت والمسموح في تناول القضايا السياسية، خاصة إذاتتبعنا التطور الزمني لشكل ومحتوى ارتباك في الأيام الأولى للأحداث وانصرفت عن تغطيتها، إلى غاية مرور فترة طويلة نسبيا. هذا الفراغ ملأته الوسائط الرقمية خاصة منصة التواصل الاجتماعي" فيسبوك "، التي مكنت الجزائريين من انتزاع الحق في الاعتراف، بتعبير نصر الدين لعياضي.

الارتباط الشديد بين مضمون الرسالة الإعلامية ومخرجات البيئة السياسية تجلى ليس فقط في ذروة التغطية الإعلامية لأحداث الحراك الشعبي، لكنه تأكد بعد ذلك في فترات لاحقة، عندما بدأت وسائل الإعلام العمومية والخاصة في مراجعة تدريجية لشكل ومحتوى مادتها الإعلامية توازيا مع بدأ اصطفاف تدريجي للأطراف الفاعلة في البيئة السياسية، فأمام عدم قدرة الحراك الشعبي على تحقيق إنجاز سياسي تنظيمي واتجاه النظام السياسي إلى" تعديل داخلي آمن "، يتجاوز المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة، بدأت وسائل الإعلام في العودة إلى نمط أدائها التقليدي تدريجيا، فخففت من اندفاعية الخطاب، وبث مضامين تبرر عدم القدرة على تجاوز سقف معين في عمليات التحول الجارية. يمكن ملاحظة ذلك على الخصوص في مرحلة ما بعد 09 جويلية 2019.

تستعيد هذه المعاينة طرح إشكالية العلاقة بين المضمون الإعلامي وطبيعة البيئة السياسية السائدة. في الواقع إن توضيح هذه العلاقة يتجاوز الطابع التفسيري للأحداث، إنه يتعلق ببنية النظام الإعلامي والسياسي والاقتصادي، ولتقديم فهم موضوعي وموسع ينبغي معرفة مكونات النسق السياسي، طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد وكذا الإطار القانوني الناظم لعمل وسائل الإعلام. لكن هذا لا يمنع من تأكيد الافتراض الأساسي الذي قامت عليه الدراسة والمتمثل في ارتباط الممارسة الإعلامية شكلا ومضمونا بتحولات البيئة السياسية ومخرجاتها.

4. خاتمة:

انطلقت الدراسة للعودة إلى مرحلة مهمة مع ملاحظة عامة حول تنامي الاعتماد المتبادل بين البنى الإعلامية والمؤسسات السياسية في المجتمعات المعاصرة، تأسيسا على الدور الوظيفي لوسائل الإعلام في ضمان استمرارية تدفق المعلومات بين النظام السياسي والمواطنين ضمن عمليات الاتصال السياسي. وسعت إلى وضع هذه العلاقة ضمن حالة دراسة خاصة تمثل أنموذجا لتحول عميق في البيئة السياسية، ثم البحث في مدى انعكاسه على الممارسة الإعلامية.

وبعد تقديم إطار نظري لتحليل واستعراض عناصر ومؤشرات التحول في البيئة السياسية وتأثيرات ذلك التحول على اتجاهات ومضمون الرسالة الإعلامية، يمكن في ختام الدراسة استخلاص النتائج التالية:

- يفسر الطابع" البنائي " الشامل لنظرية الاعتماد المتبادل كثيرا من جوانب العلاقة، لكن طابعها المعقد والمتداخل يفرض الاستعانة بمنظارات تحليلية متعددة، وإلى مراعاة خصوصية المؤسسات السياسية والإعلامية في الحالات المدروسة أيضاً.
- هناك مظاهر ومؤشرات على تحول سياسي في الجزائر بدأ منذ 22 فيفري 2019، غير أن الفهم الشامل لطبيعة هذا التحول واتجاهاته تتطلب انتظار توافر مؤشرات جديدة، لمعرفة هل يتعلق الأمر بتغيير داخل النظام السياسي أم تحول شامل للبيئة السياسية والمجتمعية وكافة أنساقه الفرعية.
- انعكس التحول في مظاهر البيئة السياسية على طبيعة الممارسة الإعلامية ومضمون الرسالة الإعلامية بصفة مؤقتة، مما يعبر عن ارتباط شديد بين النظام الإعلامي والنظام السياسي يبقى أن العناصر الأخرى لقياس درجة استيعاب التحولات واستقلالية الإعلام تظل في الحالة الجزائرية محل تساؤل يحتاج إلى أبحاث أخرى أكثر عمقا وجدية.

5. قائمة المراجع:

[1] العلوي، شوقي، الاتصال السياسي، النظريات والنماذج والوسائط، منوبة: مركز النشر الجامعي،2017، ص29.

[2] Gingras, Amme- Marie, "Les Théories en Communication Politique", In: La Communication Politique : Etat des Savoir, Emfeua et Perspectives, Gingras, Amme-Maris(ed), Presses de L'Universités du Québec, 2003, p66.

[3] العلوي، مرجع سبق ذكره، ص36

[4] ديفلير، ملفين وروكتيش ساندرا بول، ترجمة عبد الرؤوف كمال، نظريات وسائل الإعلام، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع. 1999، ص6.

[5] عزام، أبو الحمام، تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على صحافة الانترنيت العربية من وجهة نظر المحررين، رسالة ماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2011.ص17.

[6] أحمد فزان الزهراني، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015،ص ص105- 106.

[7] لويزة أيت حمادوش: الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي. تقرير: مركز الجزيرة للدراسات، 19 مارس2019 في:

http://.studies.aljazeera.net

[8]M'hamed Abaci, Quelle Algerie voulons- nous ? in:http://www.elwatan.com/contributions/cris-sociopolitique-et-économique:quel-algerie-voulon-nous12/09/2019

تاريخ الدخول:21/ 11/ 2019–20:05

[9] روجي فولر، وسائل الإعلام وإعادة إنتاج السلطة، ترجمة محمد خطابي، مجلة علامات، العدد 24، جوان98،ص77.

[10]أبو الحمام، مرجع سبق ذكره، ص18

11 فولر، مرجع سبق ذكره، ص77 .

[12] G. Almond & powel, comparative politics, issa, boston, little & co, 1978, p11.

[13] Voir :Brahim brahimi, le pouvoir, la presse et les intellectuels en algerie, paris : l'harmattan, 1990.

[14] Gerslé, jaques, la communication politique, paris : armond colin, 2008, p28.

Al-Alawi, Shawky, Political Communication, Theories, Models, and Media, Manouba: University Publishing Center, 2017, p. 29.

Al-Alawi, Shawky, Political Communication, Theories, Models, and Media, Manouba: University Publishing Center, 2017, p. 29.

Gingras, Amme-Marie, "Les Théories en Communication Politique", In: La Communication Politique : Etat des Savoir, Emfeua et Perspectives, Gingras, Amme-Maris (ed.), Presses de L'Universités du Québec, 2003, p66.

Al-Alawi, reference previously mentioned, p. 36

Devler, Melvin and Rocketsh, Sandra Paul, translated by Abdul Raouf Kamal, Media Theories, Cairo, International House for Publishing and Distribution. 1999, p. 6.

- Azzam, Abu Al-Hamam, The Impact of Political, Social and Economic Factors on Arab Internet Journalism from the Editors' Point of View, Master's Thesis in Mass Communication, Faculty of Mass Communication, Middle East University, 2011. p.17.

- Ahmed Fazan Al-Zahrani, Political Authority and Media in the Arab World, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2015, pp. 105-106.

- Louisa Ait Hamadouche: The popular movement in Algeria between imposed transition and contractual transition. Report: Al Jazeera Center for Studies, March 19, 2019 at: http://.studies.aljazeera.net-

- M'hamed Abaci, Quelle Algerie voulons-nous? in: http://www.elwatan.com/contributions/cris-sociopolitique-et-economique:quel-algerie-voulon-nous12/09/2019
Entry date: 11/21/2019–20:05

- Roger Fuller, The Media and the Reproduction of Power, translated by Muhammad Khattabi, Alamat Magazine, Issue 24, June 98, p. 77.

Abu Al-Hamam, reference previously mentioned, p. 18

- Fuller, reference previously mentioned, p. 77

- G. Almond & Powel, Comparative Politics, ISA, Boston, Little & Co, 1978, p11

Voir: Brahim Brahimi, the pouvoir, la presse et les intelligences in Algeria, Paris: Harmattan, 1990.-

Gerslé, Jaques, communication politique, paris: armond colin, 2008, p28 . .-